تعتزم استخدامها في توليد الكهرباء

السعودية تتصدر الشرق الأوسط بمشروعات الطاقة الشمسية

■ تركيا في المركز الثاني بـ3.9 نقاط يليها أبو ظبي والمغرب بـ 3.6

■ استثمار 3 مليارات دولار لتمويل محطات توليد الطاقة في المدينة المنورة والجبيل

السعودية تستعد لتنفيذ مشروعات لتصبح أكبر مصدر للطاقة الشمسية بالعالم

تصدرت السعودية دول الشرق الأوسط من حيث مشروعات الطاقة الشمسية بـ4.1 من 5 نقاط، وفقا لتقرير شركة «في.تي.إم» الأمريكية للبحوث.

وأشار التقرير إلى أن التصنيف الإقليمي لجاذبية دول المنطقة لمشروعات الطاقة الشمسية يتم وفقا لعدة معايير مثل مدى الحاجة إلى توليد الطاقة الكهربائية عن طريق تحويل الطاقة الشمسية إلى كهرباء، أسعار التجزئة للكهرباء، دور المناقصات في تحريك الأسواق، مدى فعالية السياسات المحلية من جهة استخدام الطاقة الشمسية.

وجاءت تركيا في المركز الثاني بـ3.9 نقاط، وشاركت في المركز الثالث كلا من أبو ظبي والمغرب بـ3.6 نقاط، وجاءت الأردن في المركز الخامس بـ3.2 نقاط، ودبي في المركز السادس بـ3.1 نقاط، وشاركت كل من الجزائر ومصر في المركز السابع بثلاث نقاط، وقطر في المركز التاسع بـ2.4 نقطة.

وقال التقريران منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمتع بأكبر الإمكانات والتوقعات التقنية في العالم من جهة الطاقة الشمسية، ويرجع ذلك إلى تزايد استخدام الطاقة والى زيادة الوعي الخاص بتكلفة حرق الموارد الطبيعية.

وبين التقرير ان السعودية وتركيا سوف تشهدان أعلى معدلات الطلب حيث من المتوقع ان تتصدر دول المنطقة من حيث استخدام مقياس «جيجاوات» أي مليار وات بحلول 2015.

وأوضح في سياق حديثه عن التوقعات الخاصة بالطاقة الشمسية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في الفترة ما بين 2013 – 2017 ان دول «ميناء» سوف تصل حوالي 3.5 جيجاوات «أي مليار وات» بحلول 2015، وسوف يشكل ذلك 8 في المئة من اجمالي الطلب العالمي في 2015.

وتعتزم المملكة استخدام الطاقة الشمسية لتوليد 10 في المئة من احتياجاتها للكهرباء بحلول العام 2020، لتصبح بذلك أكبر مصدر للطاقة الشمسية في العالم، وتأتي هذه الخطوة تماشيا مع سعي الحكومة إلى توليد 5 جيجاوات من الطاقة الشمسية بحلول العام 2020.

وتوقعت تقارير أن يوفر قطاع الطاقة الشمسية المنشأ حديثا في المملكة حوالى 15 الف فرصة عمل جديدة، بالإضافة إلى التشجيع على تطوير المزارع الشمسية وانشاء مصانع معالجة وجمع مواد الخام وغيرها من المرافق ذات الصلة.

وتم استثمار أكثر من 3 مليارات دولار لتمويل محطات توليد الطاقة الشمسية في كل من ميناء ينبع في منطقة المدينة المنورة ومدينة الجبيل في المنطقة الشرقية إضافة إلى مشروع بناء مصنع لإنتاج مادة البولي سيليكون على ساحل الخليج بقيمة 380 مليون دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تصل طاقته الإنتاجية الأولية بحلول العام 2014 إلى 3350 طنا من البولي سليكون الصالح للاستخدام في انتاج الطاقة الشمسية.

وتستهلك المملكة حاليا ما يزيد على 4 ملايين برميل مكافئ من البترول في اليوم لتلبية الطلب المحلي، حيث تعد كثافة استهلاك الطاقة في المملكة من أعلى المستويات في العالم، حيث تدل المؤشرات على أن متوسط استهلاك الفرد بلغ ضعف متوسط الاستهلاك العالمي بحسب الاحصاءات.

وفد غرفة أبوظبي يبحث تعزيز التعاون مع قطر

وفد غرفة أبو ظبي يتسلم درعاً تذكارية

اختتم وفد غرفة تجارة وصناعة أبوظبي زيارة لدولة قطر الشقيقة استهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الشركات والمؤسسات ورجال الأعمال والمستثمرين في الجانبين.

وأكد سعيد راشد الظاهري عضو مجلس إدارة غرفة أبوظبي رئيس الوفد خلال لقائه وفدا من غرفة تجارة وصناعة قطر.. متانة وقوة العلاقات الأخوية المتميزة التي تربط الدولتين ضمن مظلة التعاون الخليجي وهي المظلة التي أكدت خلال السنوات الماضية قدرتها على إيجاد تكتل اقتصادي قادر على منافسة التكتلات العالمية حيث باتت العواصم الخليجية اليوم مراكز مميزة ومهمة على خريطة الاقتصاد العالمي.

ودعا الظاهري رجال الأعمال القطريين إلى الاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في عدد من القطاعات بإمارة أبوظبي والاستفادة من المزايا التي توفرها خاصة وان هذه القطاعات تمتلك إمكانات تصديرية مهمة تساهم في نمو وازدهار الأعمال

وقال إن معدلات التبادل التجاري بين إمارة أبوظبي ودولة قطر شهدت تذبذبا وتغيرا واضحا خلال السنوات الماضية حيث ارتفعت واردات الإمارة من قطر إلى 1.3 مليار درهم في نهاية العام 2011 فيما تراجعت صادرات الإمارة إلى دولة قطر من 3.8 مليار درهم في عام 2009 إلى 632 مليون درهم في نهاية 2011.

وذكر ان أرقام المبادلات التجارية بين البلدين بلغت 7.6 مليارات درهم إماراتي في نهاية العام 2011 منها 1.9 مليار درهم إماراتي واردات الإمارات من دولة قطر فيما تراجع حجم الصادرات الإماراتية من 4.8 مليارات درهم إماراتي في عام 2009 إلى 1.8 مليار درهم إماراتي في نهاية العام 2011 .

وأشار الظاهري إلى انه بالرغم من هذه الأرقام فما زالت هناك آفاق للتعاون أوسع وأكبر خاصة وأن القطاع الخاص في كل من أبوظبي وقطر يمتلك من المقومات الاقتصادية ما يؤهله لإقامة مشاريع إستثمارية كبرى في كافة المجالات وعلى مختلف الصعد.

وأوضح ان إمارة أبوظبي تتمتع بمقومات اقتصادية مهمة حيث تؤكد المؤشرات الاقتصادية أن اقتصاد الإمارة حقق معدلات نمو إيجابية خلال فترة الأزمة المالية العالمية التي تضررت منها العديد من اقتصادات العالم إذ تشير التوقعات إلى أن اقتصاد أبوظبي حقق نسبة نمو تصل إلى 4.5 في المئة مع نهاية العام 2012 .

«فلاي دبي» تسجل نمواً بنسبة 65 في المئة

جانب من المؤتمر

أعلنت فلاي دبي، الناقلة الإقتصادية الرائدة في دبي، عن تسجيل نمو مذهل في أعداد المسافرين، وذلك ضمن احتفال الشركة بإطلاق أولى رحلاتها إلى ماليه عاصمة جمهورية المالديف.

وجاء الإعلان خلال مؤتمر صحافي مشترك نظمته فلاي دبي يوم أمس، حضره بجانب غيث الغيث، الرئيس التنفيذي للشركة، كل من: أنيتا مهرا، نائب الرئيس للاتصال والإعلام بمطارات دبي، وليلى سهيل، المدير التنفيذي لمؤسسة دبي للفعاليات والترويج التجاري، وحمد بن مجرن، المدير التنفيذي لقطاع سياحة الأعمال في دائرة السياحة والتسويق التجاري، حيث استعرض المتحدثون الأربعة الزيادة الكبيرة في أعداد زوار دبي من دول الكومنولث وأوروبا الشرقية والوسطى ودول مجلس التعاون الخليجي. وتشير آخر الأرقام الصادرة من مطار دبي الدولي إلى أن حركة المسافرين من روسيا ودول الكومنولث قد ازدادت بمعدل 34 في المئة في الربع الأخير من العام 2012 مقارنة بذات الفترة من 2011، ويعزى جزء كبير من هذه الزيادة إلى توسع فلاي دبي المستمر في تلك المنطقة.

البنك المركزي لا يستطيع اتخاذ الإجراءات الإصلاحية

«الكويتية - الصينية»: الاقتصاد الهندي في وضع حرج

■ المحللون يتوقعون ارتفاع مستوى التضخم 7.44 في المئة بعد زيادة أسعار المواد الغذائية

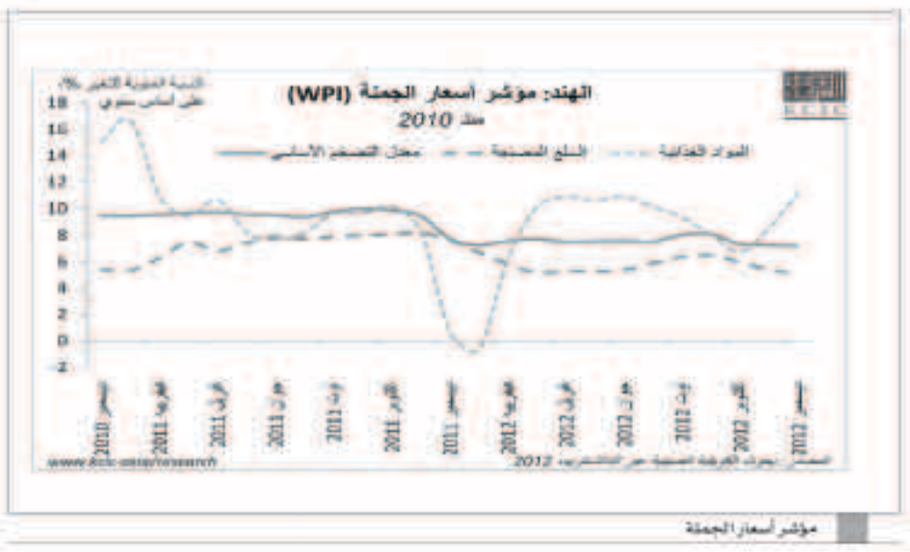

مؤشر أسعار الجملة

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية: استطاعت الهند السيطرة على مستوى تضخمها بفضل الإنخفاض التدريجي في أسعار السلع المصنعة كما يظهر في الرسم البياني المرفق. ولم يكن تغير مستوى التضخم او مؤشر اسعار الجملة «WPI» كبيرا بالمقارنة مع قراءة شهر نوفمبر البالغة 7.24 في المئة او ديسمبر البالغة 7.18 في المئة، وهي الادنى خلال ثلاثة اشهر.

وأضاف التقرير: كان المحللون يتوقعون ارتفاع مستوى التضخم إلى 7.44 في المئة بعد زيادة أسعار المواد الغذائية وارتفاع أسعار الوقود.

وتابع: وقد ارتفعت اسعار المواد الغذائية في الربع الأخير من عام 2012 بسبب نوبات الجفاف، والبنية التحتية الضعيفة محليا، ووسائل النقل المتخلفة، إلا أن الطلب الضعيف خارجيا ومحليا واصل في دفع أسعار السلع المصنعة للانخفاض. وقد اعلنت الهند في نوفمبر الماضي من جديد عن تسجيل متدن في الإنتاج الصناعي، بلغت 0.1- في المئة على أساس سنوي. وقد واصل الإنتاج الصناعي الهندي تراجعه منذ نهاية عام 2010. وإذا ما استمر على ادائه ما دون المستوى المطلوب، سيواصل معدل التضخم الأساسي تراجعه كذلك. وبما ان الأسعار الأساسية تعادل ثلثي سلة أسعار الجملة «WPI»، فسيتراجع معدل التضخم أكثر. كما يستمر قطاع التبادل التجاري الهندي بالتراجع كذلك، حيث توسع عجز الميزان التجاري في ديسمبر مقارنة بديسمبر من العام الماضي، بسبب ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات. وبالتالي، يشكل الاداء الضعيف لكل من القطاع الصناعي وقطاع التبادل التجاري ضغطا إضافيا على الحكومة وعلى البنك المركزي الهندي لزيادة الإجراءات الإصلاحية ولتخفيض سعر الفائدة مجددا.

وأشار التقرير خلافاً لمعظم الدول، تستخدم الهند مؤشر أسعار الجملة «WPI» كمقياس أساسي للتضخم. وبينما يشبه مؤشر أسعار الجملة «WPI» مؤشر أسعار المستهلك في انه يقيس الزيادة السنوية في أسعار سلة واحدة من السلع، يختلف مؤشر أسعار الجملة «WPI» في انه يركز على السلع المتبادلة بين الشركات بدلا من السلع التي يشتريها المستهلكون. والسبب لذلك هو ان متابعة سلع المستهلكين في الهند امرا صعبا، وبالتالي يكون غير دقيق. ولأن الهند عانت لفترة طويلة من مشكلة التضخم، اصبح من المهم لها ان تدير مستوى السيولة، ولكن هنالك ايضا مفاضلة بين التضخم والنمو. يستخدم البنك المركزي الهندي سعر الفائدة على اتفاقات إعادة الشراء «repo»، كسعر الفائدة الأساسي، وهو السعر الذي تقترض فيه البنوك الروبية الهندية من البنك المركزي. ويستخدم هذا السعر كذلك كمرجع للقروض التي تتم بين البنوك، وكمرجع لحجم الودائع المطلوبة من قبل البنوك. وعن طريق خفض سعر الفائدة، يتوجه البنك المركزي الهندي نحو جعل القروض ارخص كلفة والودائع اقل جاذبية، مما يعزز من السيولة في السوق.

تستمر معاناة الهند بسبب معدل التضخم العالي، والعجز المالي المتزايد، والصادرات المتباطئة، مما يرفع الحاجة إلى الإصلاحات السياسية. وفيما تعيش الحكومة شللا سياسيا يبدو أنه سيستمر إلى انتخابات عام 2014، بالإضافة إلى معاناتها في محاولة السيطرة على العجز المالي، اصبحت الهند تعتمد على البنك المركزي لمنح الاقتصاد الدفعة التي يحتاجها. وبما أن معدل التضخم كان متراجعا أو ثابتا منذ أكتوبر 2012، بدأت الحكومة والشركات تطالب البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة، بهدف تشجيع الاستثمار وبالتالي دعم النمو. وبلغ نمو الاقتصاد الهندي في الفصول الربعية الثلاثة الأولى من عام 2012 بين 5.2 في المئة و5.5 في المئة، وهو اقل بكثير من معدل النمو الذي حققه الاقتصاد في بداية عام 2011 والبالغ 9 في المئة. إلا أن قرار البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة، إذا ما تقرر في اجتماع 29 يناير، قد يبدو متسرعا و قد ينشط الضغوط التضخمية، ولهذا من غير المحتمل أن يستجيب البنك المركزي للطلبات بتخفيض سعر الفائدة. وسيبقى مستوى التضخم مرتفعا، واعلى من المعدل الذي يستهدفه البنك المركزي، بين 4 في المئة و5 في المئة، ولكن قد لا يتمكن البنك المركزي من التريث حتى يصل التضخم إلى المعدل المستهدف، حيث أن هذا التراجع قد يتطلب سنوات عديدة، بينما يعيش الاقتصاد في حاجة طارئة إلى الانتعاش. ولهذا، إذا اصبح التضخم تحت السيطرة لمدة شهرين إضافيين، نتوقع ان نرى تخفيضا لسعر الفائدة في نهاية الربع الأول او خلال النصف الأول من هذا العام. وفي الوقت الحالي، سيواصل البنك المركزي إلحاحه على الحكومة بأن تخفض من إنفاقها المالي وان تتخذ إجراءات متعلقة بجانب العرض، بهدف تحسين البنية التحتية ووسائل النقل، مما يزيد بالتالي من ثقة المستثمرين في الهند.

تقرير: الأدوات الاستثمارية والتمويلية تزيد وتيرة النشاط العقاري

القطاع العقاري في دول الخليج سيظل جاذبا للاستثمارات

اعتبرت تقارير اقتصادية متخصصة ان العام الجديد 2013 سيشهد نشاطا ملحوظا في القطاع العقاري الخليجي بقيادة العقارات في المملكة ودولتي قطر والإمارات، ما يجعل من الضروري إيجاد ادوات استثمارية ومالية تستفيد من النشاط العقاري المتوقع والنمو القطاعي والاقتصادي على مستوى الدول منفردة والإقليم بشكل عام.

وبينت أن النمو الاقتصادي العام والنمو القطاعي المتوقع في الأنشطة العقارية والإنشائية في المنطقة مدفوعة بأسعار النفط المرتفعة والميزانيات الحكومية الضخمة التي اعلنت مؤخرا، يجعل الاعتقاد يبدو قريبا إلى اليقين أن العقارات في ارتفاع سواء في القطاع السكني او التجاري أو المرافق والمنشآت الإيوائية والفندقية، وبالتالي لابد من فتح قنوات استثمارية جديدة تضمن تدفقات سيولة وطلبا نشطا يعزز من مستويات النمو الصحي.

وأشار تقرير المزايا القابضة الى ان البيئة التشريعية المفضلة والبنية التحتية والأساسات الاقتصادية تجعل من الخيار الاستثماري في الدول الخليجية مرحبا به من المؤسسات والأفراد، إلا أن نقص الادوات الاستثمارية يجعل منه عائقا امام توسع الاستثمارات في القطاع ويفتح الباب امام خلق سوق مضاربة يعتمد على المستثمرين الأفراد في كثير من الأحيان.

واعتبر التقرير ان العام الجديد سيشهد ترسية عدد اكبر واضخم من العقود الإنشائية في المنطقة، بعدما كانت انخفضت قيمة العقود التي تمت ترسيتها في دول الخليج بنسبة في المئة18 في 2012، وبلغت قيمة هذه العقود 51.9 مليار دولار، مقابل 63.4 مليار دولار في 2011. ووفقا لتقارير «ميد العقارية» فان الإمارات سبقت السعودية، كأكبر الدول الخليجية في سوق البناء في 2012، بمشروعات بقيمة 16.2 مليار دولار، وتعتبر قيمة مشروعات الإمارات التي تمت ترسيتها اعلى بنسبة 4 في المئة من قيمة المشروعات التي تمت ترسيتها في السعودية بقيمة 15.6 مليار دولار، وتعتبر هذه هي المرة الأولى منذ عام 2008 التي لم تتصدر فيها السعودية مشروعات البناء التي تمت ترسيتها في المنطقة.

إلى ذلك، ذكرت شركة جونز لانج لاسال للخدمات العقارية في استطلاعها للعام 2012 لآراء المستثمرين العقاريين في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا أن دبي تعتبر في الوقت الحاضر الوجهة المفضلة في المنطقة للمستثمرين الأجانب الراغبين في زيادة دخلهم، حيث تتميز دبي ببيئة عقارية خالية من الضرائب سواء على ارباح رأس المال من بيع العقارات أو على الأرباح الناتجة عن التأجير، وهو أمر يرى تقرير المزايا القابضة انه يمكن تعميمه على باقي العقارات في المنطقة من خلال ايجاد ادوات استثمارية في الأسواق الثانوية تعزز من النشاط وتظهره كما في سوق الأسهم.

وفي السياق ذاته، يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لقطاع البناء والتشييد في السعودية 89 مليار ريال في عام 2011، حيث بلغ معدل نموه نحو 19 في المئة مقارنة بعام 2010، ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بلغت بالأسعار الثابتة لعام 1999 نحو 7.5 في المئة.

وارتفع حجم الإنفاق الحكومي على المشاريع من 156 مليار ريال عام 2006 إلى 225 مليار ريال في عام 2009، ثم إلى 256 مليار ريال في عام 2011، مع هذا ذكرت دراسة اقتصادية حديثة لعام 2012، ان إيجارات المساكن في المملكة تستقطع ما بين 40 و60 في المئة من مرتبات الموظفين السعوديين.

وبحسب شركة كلاتونز المتخصصة في قطاع العقارات فإن عام 2012 شهد إضافة 180 الف متر مربع من الوحدات السكنية لسوق الرياض، في الوقت الذي يتوقع ايضا إضافة مليون متر مربع بحلول نهاية عام 2014، مشيرة إلى ان هذا الزخم الملحوظ يتوقع البعض ان ذلك سيكون له اثر سلبي على السوق، الذي تراوح نسبة الوحدات الشاغرة فيه حاليا بين 15 و20 في المئة.

إلى ذلك، احتل السوق السعودي على المستوى الدولي مرتبة متقدمة كأحد ابرز الماشية اسواق دولية مشجعة كملاذات آمنة لرؤوس الأموال بحسب تقرير سيتي بنك، وهذه الأسواق هي السعودية وروسيا والكويت وقطر

والإمارات والنرويج وكازاخستان، مضيفا ان النمو في الاقتصاد السعودي الذي لا يعتمد على النفط سوف يزداد ليلعب دورا حيويا، خصوصا قطاع الإنشاءات حين تتم إجازة قوانين الرهن العقاري.

ودعا التقرير إلى الاستفادة من المؤشرات الايجابية للاقتصادات الخليجية، ومنها مثلا أن احتلال السعودية المرتبة الـ11 عالميا، كافضل اسواق الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، وفقا لتقرير جديد صادر عن مؤسسة إي سي هاريس الاستشارية العالمية، حيث ان مستوى المخاطر التي تواجه المستثمرين في المملكة والشرق الأوسط كان منخفضا نسبيا، في ظل المستويات العالية من دخل الفرد وانخفاض الضرائب والدعم الحكومي القوي لمخططات البنية التحتية على نطاق واسع، وهي ثلاثة من العوامل الأساسية التي تساعد على الحد من المخاطر وبناء الثقة الحقيقية داخل مجتمع المستثمرين.

أستون مارتن تحتفل بذكرى مئة عام على تأسيسها

تواصل استون مارتن، الشركة البريطانية العريقة لصناعة السيارات الرياضية الفاخرة، برنامجها الاحتفالي بذكرى مئة عام على تأسيسها وذلك بإقامة حدث ضخم ومميز في احد ارقى الأماكن الفاخرة في العالم، ألا وهو برج العرب، دبي.

ويشهد هذا الحدث المميز رفع سيارة «فانكويش» ارقى طرازات استون مارتن الرياضية عالية الإداء، والتي تم إطلاقها مؤخرا، في الجو بواسطة هليكوبتر ووضعها على ارتفاع الف قدم على مهبط الحوّامات الخاص بالفندق الأسطوري المبني على شكل شراع، ويعتبر هذا الحدث الأوّل من نوعه حيث لم يسبق وأن تم إنزال سيارة على مهبط حوامات برج العرب من قبل، وسيشهد الحفل حضوراً متميزاً لكبار الشخصيات من الإمارات العربيّة المتحدة والعالم.

ويهدف المناسبة ومن على منصة هبوط الحوّامات فوق برج العرب، قال الدكتور أولريك بيتز، الرئيس التنفيذي لشركة أستون مارتن: «إنه لمن دواعي فخرنا واعتزازنا أن نواصل احتفالاتنا بالذكرى المئوية بهذا الأسلوب الفريد في مدينة دبي. لقد حققنا سابقة بوضع سيارة فوق فندق يعدّ من أكثر الفنادق فخامة ورقي في العالم، وهو إنجاز مميز لشركة أستون مارتن وطريقة رائعة لبدء المئوية الثانية لعلامتنا التجارية».